

## اجتماع

### المجتمع البدائي

تأليف: روبرت لوي

الناشر: (SD) WWNorton & Co، مارس 2007، 474 صفحة

عرض: عبدالعظيم محمود حنفي\*

يقول «روبرت لوي» في مقدمة كتابه هذا إنه كتبه أصلاً لكي تتاح لعلماء الاجتماع فرصة تعرف وجهات النظر المعاصرة لعلماء الأنثروبولوجيا فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي للمجتمع البدائي. وينبه الدارس إلى أن دراسة المجتمعات البدائية لا تعني - بالضرورة - وجوب تبرير وجودها، وإنه في كتابه قد اهتم في المحل الأول بدراسة «التنظيم الاجتماعي» في المجتمع البدائي، ومن ثم بالأقسام التي ينقسم إليها هذا المجتمع وبوظائف هذه الأقسام وبعلاقاتها المتبادلة وبالعوامل التي تؤثر في نموها. ويقع الكتاب في نحو أربعمئة وخمسين صفحة من القطع المتوسط، تضم خمسة عشر فصلاً يعرض فيها «روبرت لوي» لأوجه المجتمع البدائي التي قرر أنها محل اهتمامه الأولي في دراسته هذه، وهي أقسام المجتمع من حيث إنها «تنظيم اجتماعي».

في الفصل الأول بعد المقدمة، يعرض المؤلف لفكرة الزواج في المجتمع البدائي باعتبار أن الزواج مدخل إلى التعريف بالأسرة التي يعتبرها نقطة البداية في دراسته «للتنظيم» الاجتماعي لهذا المجتمع، وأول وحدة اجتماعية يجدر اعتبارها في هذا الصدد.

من الناحية المبدئية: فإن المعاشرة الجنسية محرمة تماماً في حدود الدائرة الضيقة للأسرة؛ فليست هناك قبيلة - مثلاً - تبيح العلاقة الجنسية بين الآباء

\* مركز الكنانة للبحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية.

والأبناء، وحيث تبيح هذه العلاقة (زواجاً) بين الإخوة، فليس ذلك نتيجة للبدائية كما قد يعتقد البعض، ولكنه نتيجة للمبالغة في الحرص على نقاء الدم مثلما كان يحدث في مصر القديمة؛ حيث يتزوج الملك أخته حين لا يجد من تصاهيه في المنزل ورفع الدم.

وفي هذا المجال فإن هناك مجتمعات بدائية كثيرة تحرم الزواج من الأقارب إلى مستويات معينة من القرابة، بل إنها قد تحرم الزواج من القبيلة نفسها وحتى من القبيلة الحليفة. وتصر على الزواج من خارج حدود القبيلة أو ما يعرف بالـ *exogamy*، بينما تصر مجتمعات أخرى على أن يكون الزواج من داخل القبيلة وهو ما يعرف بـ *endogamy*، وهو نظام يسود حيث ترتفع أهمية التمييز الاجتماعي. وقد يتم الزواج في المجتمع البدائي مقابل ما يشبه «الدوطة»، يدفعها الرجل لوالد الزوجة، وقد يتم بالشراء حيث تكون المرأة مجرد متاع يمكن أن يباع ويشترى. وقد يكون من الممكن أن يرث الأخ الأصغر أو القريب من درجة معينة زوجة رجل آخر بطريقة آلية بعد وفاته. ومن ناحية أخرى قد يتنازل الرجل عن حقه لآخر. على أن نظام الزواج بالشراء هو الأكثر شيوعاً؛ حيث تعتبر المرأة في كثير من المجتمعات البدائية مجرد متاع منقول قابل للإرث كالماشية تماماً. وقد يدفع ثمن المرأة لأبيها أو لأُمها.. وقد يدفع لأعمامها أو أخوالها بحسب العرف الذي يجري في هذه المجتمعات بالنسبة لأفضلية النسب. كما أن هناك من الزيجات ما يتم باختطاف الزوجة أو أسرها في الحرب، أو حتى بعد الانتصار على امرأة معينة حتى ولو كانت متزوجة بالفعل، وهو شكل أندر من الزواج بالقوة، كما أن هناك أيضاً الزواج بعد حب متبادل حتى ولو كان ضد رغبة الكبار. وهذا النوع يعتبر في بعض المجتمعات البدائية أرقى أشكال الزواج. أما بالنسبة لنوع القرابة المسموح بالزواج في حدودها، فهناك - مثلاً - الزواج بأبناء الخؤولة أو العمومة. وقد يحرم الزواج بين أبناء الرجل وبنات شقيقه، أو بين أبناء المرأة وبنات شقيقها بينما يباح بين أبناء الرجل وبنات شقيقته، أو بين أبناء المرأة وبنات شقيقها وهو ما يعرف بالـ *sibling*، وهي تعني من الناحية «البيولوجية» صلب الأب بصرف النظر عن كونهم ذكوراً أو إناثاً، حيث يحرم الزواج من الداخل.. وقد أفاض المؤلف في إيراد الأمثلة على ذلك بين مختلف المجتمعات البدائية في أرجاء العالم.

ولقد وجد المؤلف أنه من الضروري بعد ذلك أن يتحدث عن تعدد الزوجات، وعن تعدد الأزواج، وعن شيوعية العلاقة الجنسية، وهو حين يعرض للنوع الأول

يحذر الدارس من أن يقع في الخطأ بالنسبة لفهم الضرورة الملجئة إلى هذا الشكل من الزواج. فهو يرى أن المجتمع العادي تتساوى فيه النسبة عادة بين الرجال والنساء. ولكن حيث لا تتساوى هذه النسبة فإن أعداد الزوجات قد لا يصبح ممكناً فحسب، بل ضرورياً أيضاً. ويؤكد المؤلف أن تعدد الزوجات ليس دليلاً على المنزلة الأقل للمرأة بصورة دائمة.. فلربما تزوج الرجل بامرأة أخرى لمجرد أن زوجته الأولى شجعتة على ذلك، حتى يجيء بامرأة أخرى تساعد في أعباء الحياة المنزلية، ومن ثم يمكن أن يكون تعدد الزوجات في هذه المجتمعات نابعاً من حاجة اقتصادية واجتماعية ملحة. وحتى في المجتمعات التي تبيح تعدد الزوجات فإن نسبة ضئيلة من الرجال هي التي تمارس هذا الحق، وقد تصل النسبة في هذه المجتمعات إلى 6% فقط. أما بالنسبة لتعدد الأزواج، فالغريب هنا أنه لا يمارس في بعض المجتمعات البدائية نتيجة أي اختلاف في النسبة بين عدد النساء والرجال (وإن كان ذلك يحدث أحياناً)، ولكنه يحدث نتيجة حاجة اقتصادية بحتة؛ حيث يعجز الرجل مادياً عن شراء امرأة فيعاونها إخوته أو آخرون في ذلك، ويشاركونه في حقوقه الزوجية حتى تلد المرأة فيصبح أكبر الأزواج الوالد الشرعي للطفل. ولا مجال هنا للأبوة البيولوجية. وقد تسود المجتمع البدائي أشكال من شيوعية العلاقة الجنسية في شكل زواج جماعي يتم بين عدد من الرجال وعدد آخر من النساء. وقد تجيء هذه الشيوعية في شكل تبادل بين الزوجات والأزواج لفترة معينة، والأمثلة على ذلك كثيرة أوردها المؤلف، ويقصر المجال عن الإشارة إليها.

وفي الفصل الذي يعقده المؤلف عن الأسرة يهتم أولاً بالتفريق بين معنى الأسرة من الناحية البيولوجية ومعناها من الناحية الاجتماعية التي تحددها كثير من الاعتبارات.

والأسرة في المجتمع البدائي، قد تستند إلى الأخذ بمبدأ النسب إلى الأب أو بمبدأ النسب إلى الأم. والأكثر شيوعاً، أن ينتسب الولد إلى أبيه؛ لأنه يرث عنه «كل شيء مقدس». وينبغي أن نلاحظ هنا، أن معظم القبائل البدائية تضع في اعتبارها في علاقات تكوين الأسرة العامل الاقتصادي الذي يجمع بين الزوجين وأولادهما، وترى أن الزواج وإن كان مبنياً - إلى حد ما - على اعتبارات الجنس، يهدف أساساً إلى خلق وحدة اقتصادية صغيرة هي الأسرة؛ حيث يتزوج أكثر رجال المجتمعات البدائية لا حاجة جنسية فحسب، بل لحاجاتهم في المحل الأول إلى النساء يساعدنهم في حياتهم اليومية. ومن هنا فإنه - سواء ساد الزواج بواحد أو بواحدة،

أو الزواج المشترك، أو شيوعية الجنس - فإن الأسرة الصغيرة المكونة من الأبوين والأولاد تكون وحدة اقتصادية صغيرة بعيداً عن بقية المجتمع الذي تعيش فيه. وقد تتفكك روابط الأسرة عندما يتزوج الأبناء أو البنات بينما تبقى روابط النسب قائمة. وانفصال الزوجين في المجتمعات البدائية يندر تقريباً عندما يرزقان بأولاد، بينما يعتبر العقم عذراً قوياً للانفصال أو الطلاق. وعند الزواج قد يعيش الزوجان مستقلين، وقد يعيشان مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة بحسب ما يسود في كل مجتمع بدائي في شكل قانون ثابت وملزم. وقد يعيش الزوج فترة ما مع عائلة زوجته ليخدم أباهما إذا لم يكن في مقدوره أن يدفع ثمنها.

وتقسيم العمل بين الجنسين - الرجل والمرأة - في المجتمعات البدائية واضح كل الوضوح، وهو تقسيم يكاد يكون عرفياً نتيجة الاختلاف الفسيولوجي بين الرجل والمرأة، وإن كانت بعض المجتمعات تحرم أنواعاً معينة من الأعمال على النساء.

وينبغي أن نشير إلى أن أكثر المجتمعات البدائية تجبر غير المتزوجين من الفتيان والفتيات على أن يعيشوا منفصلين تحت رقابة شديدة. وأن نظام التبني شائع في كثير من هذه المجتمعات إذا كان الزوجان عقيمين. وفي هذه الحالة يكون الطفل المتبنى وارثاً لأبيه بالتبني.

ويعرض «روبرت لوي» بعد ذلك لقوانين النسب في المجتمعات البدائية، ويؤكد تأثيرها البالغ على أوجه الحياة الاجتماعية في هذه المجتمعات. فمن الملاحظ أنه حيث تكون أفضلية النسب للأب، فإن إخوته يكونون ذوي تأثير بالغ على حياة الأسرة؛ بحيث تنشأ رابطة بين أبناء الأب وأعمامهم لا نجد لها مثيلاً في المجتمعات الحديثة. وقد يكون العم ملزماً بحسب قوانين القبيلة البدائية بأن يتزوج امرأة أخيه المتوفى إحياء لنسله.. وعندما تكون أفضلية النسب للأم فإن التأثير السابق نفسه يكون للأخوال. وفي كثير من المجتمعات البدائية تسود مجموعة من القوانين العرفية التي تحدد العلاقة بين الأفراد عندما تنشأ رابطة الزواج. فهناك تصرفات مباحة وأخرى غير مباحة بالنسبة للزوجين تجاه والديهما بعد الزواج. ففي بعض هذه المجتمعات تنشأ علاقة خاصة بين الزوج مثلاً ووالد زوجته أو والدتها، وكذلك العكس مع الزوجة. فليس في مقدور الزوج مثلاً أن يخاطب والد زوجته أو والدتها مباشرة، وكذلك الأمر بالنسبة للزوجة. كما أن الوالد إذا تحدث مع زوج ابنته فإنه

يتحدث معه من غير الطريق المباشر، وقد لا يسمح للزوجة بعد الزواج بأن تكشف وجهها أمام والد زوجها أو بأن تنظر إلى وجهه، بل ينبغي أن تخاطبه ووجهها في الأرض. وهناك أمثلة كثيرة أوردها المؤلف لطبيعة العلاقة التي تنشأ في الأسرة إذا تزوج أحد أبنائها أو إحدى بناتها. وكلها في النهاية تؤكد ما للقربة والنسب من قوة وتأثير في المجتمعات البدائية على العلاقات الاجتماعية المختلفة. جدير بالذكر في هذا الصدد أن ما يقرر النسب والقربة تحريمه من تصرفات يعتبر في حكم المحرمات الواجب التقيد بها، وأن السخرية بها أو التحلل منها يعتبر كذلك جريمة يعاقب عليها المجتمع البدائي بشدة. والحق أن الأمثلة العديدة التي أوردها المؤلف في هذا الصدد تبلغ في كثير منها حداً بالغاً من الطرافة.

ولقد أشار المؤلف إلى تقليد - وصفه هو بالغربة - جرى عليه العرف في كثير من المجتمعات البدائية، ذلك هو تغيير اسم الوالد أو الوالدة بعد أن يولد لهما طفل؛ بمعنى أن الأبوين إذا رزقا بطفل سمياه «كوملا» مثلاً، فإن اسم الأب يصبح بعد ذلك «أبو كوملا» ويصبح اسم الأم «أم كوملا». وقد أشار المؤلف في هذا الصدد إلى الرأي الذي أورده «تاييلور» حيث يعتقد أن هناك صلة بين هذا العرف وبين «المحرمات» التي تسود العلاقات الاجتماعية في الأسرة. وأكبر الظن أن في هذا الاعتقاد كثيراً من الخلط حيث إننا نعرف هذا التقليد في عائلاتنا المتحضرة ذاتها حين يصبح اسم الوالد «أبو محمد» أو «أبو إبراهيم»، وحين يصبح اسم الأم «أم أحمد» أو «أم علي» مثلاً، وهو أمر لا يعدو أن يكون نوعاً من الاعتزاز والفخر بالمولود الجديد، وهو غالباً ما يكون الأول. ومن أبرز أشكال النسب والقربة التي تؤثر في العلاقات الاجتماعية بالمجتمع البدائي تلك الأشكال التي يحددها الانتماء إلى الأصلاّب الواحدة، وهي التي تعرف من الوجهة البيولوجية بالانتماء في الأصل إلى صلب رجل واحد بصرف النظر عن كون المنتمين إليه من الذكور أو الإناث، وهو ما قد يعبر عنه بالعشيرة، وهذه الأشكال من النسب تخلق في كثير من المجتمعات البدائية نوعاً من الوحدة الاجتماعية التي تشبه الأسرة إلى حد بعيد في أنها مبنية على أساس القربة وإن كانت تختلف عن الأسرة اختلافاً جوهرياً من حيث إن العشيرة تستند إلى قربة من جانب واحد بينما تستند الأسرة إلى قربة ذات وجهين. فالفرد الذي ينتمي إلى أسرة ما، يعرف علاقته برجل معين وامرأة معينة كأبوين له. أما العشيرة فهي تحدد العلاقة من خلال أحد الأبوين (الأب أو الأم فقط) مع إهمال الآخر. فإذا كانت هناك قبيلة تنتظم على أساس نسب الأم، فإن كل

أطفالها- بصرف النظر عن كونهم ذكوراً أو إناثاً - يعتبرون أعضاء في هذا النسب ويأخذون اسماً عشائرياً مأخوذاً من الأم، وإذا ما كانت القبيلة منتظمة على أساس نسب الأب فإن الأطفال يأخذون اسماً عشائرياً أبوياً. والعشيرة التي يحددها نسب الأم تضم «الأم» الأولى وأولادها الذكور والإناث. وكذلك بنات بناتها ثم بناتهن فقط.. إلى ما لا نهاية، والعشيرة التي يحددها نسب الأب تضم «الوالد» الأول وأولاده وبناته، كما تضم أولاد أولاده الذكور، وأولادهم الذكور.. إلى ما لا نهاية. ومن ثم فإن الفرق الواضح بين الأسرة والعشيرة هو أن الأولى تقوم على أساس مرن، أما الثانية فتقوم على أساس وحدة ثابتة صارمة. فالطلاق والهجرة مثلاً قد يؤديان بالأسرة إلى التفكك، أما في العشيرة فالعلاقة دائمة مستمرة حتى وإن بعدت الشقة.

وفي المجتمعات البدائية، قد تحرم القبيلة الزواج من داخل العشيرة (وهذا هو الغالب)؛ أي بين من يحملون نفس اسمها حتى ولو لم يكونوا يقيمون في مكان واحد، سواء أكان النسب للأب أم للأم، وتفرض أقصى العقوبات على من يخالفون هذا التحريم. ويمكن أن تدخل الزوجة عشيرة زوجها فتتفصل بذلك عن عشيرتها، ولكن قل أن يسمح للرجل بأن يلتحق نسباً إلى عشيرة زوجته. كما أن التبني يمكن أن يضيف فرداً جديداً إلى العشيرة بصرف النظر عن عشيرة صلبه.

وقد تنقسم القبيلة الواحدة إلى أكثر من عشيرة واحدة وإن كانت هذه العشائر في مجموعها تأخذ بنسب الأم أو بنسب الأب؛ بمعنى أنه لا يمكن أن تنقسم عشيرة كبيرة إلى مجموعات من العشائر يأخذ بعضها بنسب الأم ويأخذ البعض الآخر بنسب الأب. والطريف هنا، أنه في حالة الانتساب إلى الأم مثلاً فإن الوالد وأبنائه الذكور لا يمكن أبداً أن ينتموا إلى عشيرة واحدة؛ إذ يتبع الأبناء عشيرة الأم بينما الأب من عشيرة أخرى ما دام الزواج يتم دائماً من غير حدود العشيرة، على أنه ينبغي أن نلاحظ أن هناك قبائل كثيرة في المجتمعات البدائية تتيح الزواج من داخل عشائرها مثل قبائل «الواتوسي» في إفريقيا، خاصة إذا كانت العشيرة الواحدة الكبيرة تنقسم إلى أكثر من عشيرة فرعية. هنا قد يباح الزواج من بين هذه العشائر.

وجدير بالذكر أن مختلف تقاليد المجتمع تتأثر تأثراً مباشراً بالنظام العشائري الذي يسود مجتمعاً بعينه. كما أن النظام العشائري على صلة وثيقة بالنظام الطوطمي الذي ينسب الجماعة إلى حيوان أو نبات أو طير أو مظهر من مظاهر الطبيعة. ويعتقد الكثيرون أن «الطوطمية» قد نشأت أول ما نشأت في إفريقيا، ثم

انتشرت بعد ذلك في أركان العالم. ومن هنا نرى أن كثيراً من العشائر لا تُعرف بأسماء حقيقية لرجال أو نساء. ولكنها تعرف باسم «طوتم» معين لحيوان أو طير أو نبات أو أي شيء آخر تعتقد العشيرة في قداسته، وتنسب أصلها إليه غالباً. وفي مثل هذه الحالة يجوز تحريم صيد هذا الحيوان أو الطير أو أكل النبات الذي اتخذته العشيرة لها طوطماً. ولكن يحدث ألا يكون هناك تحريم، على أنه ينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن كثيراً من العشائر تتخذ لها اسم حيوان أو نبات أو طير، دون أن يكون ذلك متصلاً بقليل أو كثير بالطوطمية، ولكنه يكون مجرد اسم أطلقته على نفسها من واقع البيئة ذاتها. ويعتقد كثير من الباحثين في تاريخ العشيرة أن هذا النظام قد سبق الأسرة بمحدودها الضيق. ويؤكد التاريخ كذلك أن شعوباً متحضرة كثيرة مرت بهذا النظام (كالإغريق مثلاً). والمؤلف لا يأخذ بهذا الرأي، بل يعتقد أن كيان الأسرة كيان مستقل؛ بصرف النظر عن كون المجتمع البدائي قد عاش لفترة أو لأخرى ضمن النظام العشائري، خاصة أن النظام العشائري ذاته لا يعني عدم وجود صلة ورابطة بين الأب وابنته في حالة انتماء الأخيرة إلى عشيرة الأم، أو بين الأم وابنها في حالة انتماء الأخير إلى عشيرة الأب. فالأسرة في نظره موجودة وكائنة، ومرتبطة، ولها حدودها التي تجمع الأب والأم والأولاد بصرف النظر عن انتماء بعضهم إلى عشيرة وانتماء الآخرين إلى عشيرة أخرى. فنحن نلاحظ هنا أن هناك - على الأقل - بيتاً معيناً يضمهم، وسقفاً يظلهم، ومجموعة من المصالح الاقتصادية تربطهم. وفي صدد البحث عن أصل نظام العشيرة في انتماء أبنائها إلى أصل واحد من ناحية الأب أو الأم، يرى «روبرت لوي» أن العامل الأساسي في خلق هذا النظام هو انتقال الملكية ونظم الإقامة في مكان واحد أو في أماكن مختلفة ونظم الزواج في القبيلة الواحدة. ولقد أورد في هذا المجال كثيراً من الشواهد والأمثلة بين مختلف المجتمعات البدائية يقصر المجال عن الإشارة إليها. والآن: ما طبيعة العلاقة التاريخية بين نظام الانتساب إلى الأم ونظام الانتساب إلى الأب؟ الذي يعتقده المؤلف أن النظام الأول قد يكون منبثقاً عن النظام الثاني... والعكس صحيح. كما أن هناك احتمالاً في أن كلا النظامين قد يكون ذا أصل متقدم عن الآخر دون أن يتطور عن الشكل المتقدم، وربما لم يكن للنظامين تسلسل منتظم. على أن الاحتمال الأخير، أمر لا يأخذ به معظم علماء الاجتماع، فهم يرون أن نظام الانتساب إلى الأم كان دائماً وبالضرورة النظام الرئيسي؛ لأن الزواج بين زوجين اثنين فحسب لم يكن معروفاً - في رأيهم - في العصور القديمة، ومن ثم فإن الفرد كان يلحق بجماعة

أمه. وقد ورثت المجتمعات البدائية هذا النظام وكانت الملكية من ثم، تنتقل من الشقيق إلى شقيقه أو من الخال إلى ابن أخته، ولكنها لم تكن تنتقل أبداً من الوالد إلى الابن. غير أن التزايد المطرد للملكية ولّد عداوة طبيعية لهذا النظام الذي أولاه المالك عن قانونية الإرث. ومن هنا انتقل المجتمع البدائي من نظام نسب الأم إلى نظام نسب الأب، على أن المؤلف يرى أسباباً أخرى للانتقال من النظام الأول إلى النظام الثاني، أو حتى - على الأقل - لنشأة النظام الثاني إلى جانب النظام الأول. ومن بين هذه الأسباب - مثلاً - دخول عوامل خاصة في حياة القبيلة تؤدي إلى تغيير شامل في حياتها المادية ومن ثم الاجتماعية. مثلاً فعل ظهور الحصان في بعض المجتمعات البدائية حيث أدى إلى ثورة اجتماعية شاملة غيرت كل ما ألفته من حياة استقرار منتظم في بقعة معينة، وغيرت - فيما غيرت - مفهوم «الملكية» بالنسبة لهم. والحق أن المؤلف - في صدد البحث عن تاريخ هذين النظامين - قد استطرّد كثيراً وأشار إلى مختلف آراء علماء الاجتماع، كما أورد أمثلة كثيرة ومختلفة، مما يجدر معه الرجوع إلى الكتاب نفسه لمن يستهويه البحث وطرافته. وقد خلص المؤلف من دراسته لهذين النظامين، إلى البحث في وضع المرأة في المجتمع البدائي. ويعتقد الكثيرون أن المرأة في المجتمعات البدائية ليست أكثر من مجرد متاع يتصرف فيه الرجل كيفما يحلو له، وهي نظرة خاطئة ولا شك، خاصة عند أولئك الذين يعرفون حقيقة انتساب كثير من العشائر إلى الأم دون الأب. والذين رأوا بالفعل أن المرأة في المجتمع البدائي كثيراً ما تكون سيدة الأسرة غير المنازعة. ومن ثم فإن أصحاب الرأي الأول ليسوا أكثر من أصحاب نظريات مجردة تصبح لا قيمة لها أمام التجربة الفعلية والملاحظة على الواقع والطبيعة. كما أنه ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن نظام الانتساب إلى الأم كان في وقت ما يعني بصورة أو بآخرى أن المرأة كانت تحكم الأسرة. ليس هذا فحسب، بل كانت أيضاً تحكم جهاز الحكم البدائي. وأن المرأة تحت ظل نظام الانتساب إلى الأب لا تقل في مكانتها - بحال من الأحوال - عن زميلتها تحت ظل نظام الانتساب إلى الأم. على أية حال، فليس هناك على الإطلاق ما يدل على أن المرأة في المجتمع البدائي - بوجه عام - لا تتمتع بمكانة طيبة، بصرف النظر عن النظم أو القوانين التي تسود هذا المجتمع. بل على العكس من ذلك، فهي تتمتع في كثير من الأحيان بمنزلة أقرب كثيراً إلى الرئاسة وممارسة السيطرة. ويحدث في كثير من المجتمعات البدائية أن يكون محل



إقامة الأسرة هو محل الأم فيها أو محل إقامة عشيرتها. وعلى أية حال، فحيثما كان محل إقامة الأسرة فإن ذلك لا يكاد يغير من مكانة المرأة فيها.

والمجتمعات البدائية - مثلها في ذلك مثل أي مجتمع إنساني - لها تقاليدها وقوانينها وعاداتها التي تختلف فيما بينها من مجتمع إلى آخر. وهي تمثل في مجموعها دليلاً واضحاً على وجود «التنظيم الاجتماعي» داخل هذه المجتمعات، وأنها ليست - كما يتصور بعض الدارسين - مجرد «كيانات رخوة» لا شكل لها. وقد عرض المؤلف لطبيعة هذه «التنظيمات الاجتماعية» في حدود ما تعرفه المجتمعات البدائية من عادات وتقاليد في أكثر من مكان من العالم: في جزر اندامان وفي أستراليا وبين شعوب الماساي في إفريقيا وفي جزر بانكس وبوبيلو، وبين بعض قبائل الهنود الحمر. وذلك كله بصرف النظر عما إذا كانت تأخذ أو لا تأخذ بنظم الانتساب العشائرية. ذلك أنه توجد داخل هذه المجتمعات البدائية ذاتها، مجموعات تنظيمية أخرى تشبه الوحدات الاجتماعية وتقوم على قواعد وأسس معينة قد تكون مرتبطة بالسن أو بدرجة معينة من القرابة أو بغير ذلك من أوجه التشابه، وكلها تمثل وحدات صغيرة في البناء الاجتماعي للمجتمع البدائي. وينبغي أن نخلص منها إلى أن المجتمعات البدائية ليست أبداً كما يتصور الكثيرون مجرد أشكال «بسيطة غير معقدة» من الحياة الإنسانية. على أنه ينبغي كذلك أن نفرق بين التنظيم الاجتماعي الأكبر الذي يستند إلى النسب العشائري وبين هذا التنظيم البسيط الذي يستند إلى المصالح المشتركة بين مجموعة من البشر في المجتمع البدائي غالباً ما يكونون من الرجال. ففي هذا الشكل الأبسط من التنظيمات الاجتماعية يبدو واضحاً أن الاختلاف الفسيولوجي بين الرجل والمرأة هو الذي يؤدي إلى شكل من التفريق الاجتماعي، وقد يؤدي من ثم إلى شكل معين من الاندماج كثيراً ما يعرف في المجتمعات البدائية باسم «المجتمعات السرية» التي تضم الذكور دون الإناث، والتي كانت السبب الأساسي في نشوء كثير من الطقوس العقائدية وكثير من المحرمات بما يحددها من قوانين.

وقد تقوم تلك المصالح المشتركة نتيجة لتقسيم الأفراد إلى درجات معينة من الأعمار هي: الأطفال والشباب الذين لم يتزوجوا.. والرجال المتزوجون.. وكبار السن. وقد يكفي بتقسيمهم إلى صغار السن، ومتوسطيه وكباره. وقد يستند التقسيم إلى طبيعة الأعمال التي يقوم بها أفراد معينون في المجتمع.. رعاة.. محاربون.. سحرة.. عرافون.. إلخ. وكلها تقسيمات تنشأ عنها وحدات اجتماعية صغيرة تمثل البناء الاجتماعي الأكبر للمجتمع البدائي. على أن هناك أيضاً تقسيمات أخرى في المجتمع

البدائي، بصرف النظر عن تلك الوحدات الاجتماعية الصغيرة، تقسيمات تحدد «طبقات» الأفراد ومنزلة كل واحد فيهم تبعاً لمقاييس معينة يحددها المجتمع نفسه. ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى أن المؤلف في كثير من آرائه التي يعرضها في كتابه، وفي رفضه لكثير من آراء غيره من علماء الاجتماع، يؤكد أن الجانب «الاقتصادي» لا يمثل عاملاً مهماً وحاسماً كما يؤكد كثير من الدارسين.. ولعل هذه هي أبرز ملاحظة يمكن أن تسترعي انتباه القارئ في معظم أجزاء الكتاب. ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن «الحكومة» في المجتمعات البدائية.. وقد اختار المؤلف في هذا الفصل من كتابه عبارة «التنظيم السياسي» في المجتمع البدائي، وهو يؤكد وجود مثل ذلك التنظيم في هذا المجتمع، على عكس ما يعتقد بعض الدارسين. ويؤكد أيضاً أن كثيراً من المجتمعات البدائية عرفت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإن كان ذلك في صورة بسيطة غير معقدة بالصورة التي نراها اليوم في المجتمعات المتحضرة. ولقد أورد المؤلف أمثلة كثيرة على ذلك. ففي القبائل البدائية بأستراليا - مثلاً - نجد طبقة من كبار السن يمثلون السلطة التشريعية فيها. كما يمثل جانب منهم سلطة القضاء؛ حيث يجتمعون لبحث حالات القتل وغير ذلك من حالات خرق قوانين القبيلة. ومن سلطة هؤلاء أن يأمرؤا بعقاب القاتل أو المجرم. ذلك، كان عرضاً سريعاً لواحد من أمهات الكتب في علم الاجتماع. وأحب أن أنبه القارئ إلى أنني اضطررت مع ضخامة الكتاب - نحو (474 صفحة) - إلى أن أغفل كثيراً من الأمثلة التي أوردها المؤلف.. على أية حال فإن بعض النقاد - كما ذكر المؤلف نفسه - قد لاحظوا كثرة النماذج التي أوردها المؤلف في كتابه.. وفي رأيي لا بد للقارئ المهتم، أن يقرأ الكتاب ذاته، فهو واحد من الوثائق المهمة في «دراسة الإنسان».

